

دور الأحياء العشوائية في تفشي الأمراض الاجتماعية في المدينة

The role of the slums in the spread of social ills in the city

د. مليكة عرعور، جامعة بسكرة، الجزائر

تاريخ التسليم: (2015/12/29)، تاريخ القبول: (2016/04/25)

Abstract:

complete build each and contemporary container all the requirements of the human assembly upscale , which guarantees the welfare requirements of life , but as a result of many of the political , economic and administrative obstacles and causes of the demographic population and individual and collective behaviors city has deviated from the main destination , where contain neighborhoods lacking basic civil urban standards and the requirements of social life proper random Kalohia which are also called marginal neighborhoods, These neighborhoods that refer to the inhabitants of random or chaotic , which is made without a license and building materials are not fixed in public health for a decent life conditions did not take into account in addition to becoming a major haven for illegal acts such as drug trafficking and nursery good for criminality , sexual practices , the nests of gangs, and all these are social diseases rampant in society if it has security and safety in the life of the individual and the community, in this sense came this research in order to shed light on the merits of the research issue of " the role of the slums in the secretion of societal diseases in the Arab city."

ملخص :

تعد المدينة أحر أنماط/تطور الحضري للحياة الاجتماعية للإنسان، فقد حاول في تكوينها وبناءها أن تكون متكاملة لكل متطلبات الحياة المعاصرة وحماية لكل مقتضيات التجمع البشري الراقي الذي يضمن الحد الأدنى من الرفاهية، مع ذلك ونتيجة للكثير من العقبات السياسية والاقتصادية والإدارية والأسباب الديمغرافية السكانية والسلوكيات الفردية والجماعية للأفراد؛ فقد تحرف المدينة في بناءها عن التصور العام المقصود لها، فتجدها تحتوي على أحياء تفتقد لأدنى المعايير الحضرية المدنية ومتطلبات العيش الاجتماعي السليم كالأحياء الشعبية والأحياء التصديرية أو العشوائية والتي تسمى أيضا بالأحياء الهامشية، هذه الأخيرة التي تشير إلى الساكنات العشوائية أو الفوضوية، التي تتم دون ترخيص وببني بمواد غير ثابتة لم يراع فيها شروط الصحة العامة لحياة كريمة بالإضافة إلي تحولها إلي مأوي رئيسي للأعمال غير المشروعة مثل تجارة المخدرات ومشتل جيد للإجرام، الممارسات الجنسية، أوكار للعصابات، وكل هذه تعد من الأمراض الاجتماعية التي إذا تقشت في المجتمع فقد الأمن والأمان في الحياة الفرد والجماعة، من هذا المنطلق جاء هذا البحث بغرض إلقاء الضوء على حيثيات القضية البحثية المتمثلة في " دور الأحياء العشوائية في إفراز الأمراض المجتمعية في المدينة العربية

مقدمة:

تعتبر الأمراض الاجتماعية من المشاكل الخطيرة التي تهدد كيان الأفراد، الأسر والمجتمعات وقد اهتم بها الكثير من المتخصصين اهتماما كبيرا بالدراسة والتحليل، حيث أرجع سبب الأمراض الاجتماعية إلى عوامل متنوعة ومختلفة منها البيئة الاجتماعية وما تتضمنه من فعاليات متصارعة واضطرابات اجتماعية ثقافية ونفسية عاطفية واقتصادية تضفي بانعكاساتها على العلاقات والسلوكيات الاجتماعية، وبالتالي فإن البيئة الحضرية التي تتطوي على الحياة الاجتماعية بكل تفاعلاتها تتسج نمط العيش ومتطلباته وافرزاته.

إن إنحرف المدينة في بناءها وتصميم شوارعها ومرافقها الحضرية وتهيئتها العمرانية عن النموذج التصور العام المقصود لها، واحتواءها على أحياء تفتقد إلى أدنى معايير الشروط والمعايير الحضرية من خلال احتواءها على الأحياء القصدية أو العشوائية والتي تسمى أيضا بالأحياء الهامشية أو العشوائيات، هذه الأخيرة التي تشير إلى الساكنات أنشئت دون تخطيط عمراني، وبالتالي فقد تمت دون ترخيص من الحكومة أو تنسيق من الجهات المعنية بالتعمير، إضافة إلى البناء بمواد غير ثابتة لم يراع فيها شروط الصحة العامة والموافق الضرورية لحياة اجتماعية لائقة، وبالتالي يصبح هذا الجزء من المدينة وكر لنشؤ الأمراض الاجتماعية واستقبالها على نحو يصبح المجتمع يعاني منها بشدة وتعد لها الدولة العدة المادية والبشرية اللازمة لاستئصال هذا الداء الخبيث من جسم المجتمع، الذي ينخر في بنية العلاقات الاجتماعية والسلوكيات الموجودة في الأسر والجماعات، مما يترتب عنه فقد الأمن والأمان في الحياة الاجتماعية للفرد والجماعة في المجتمع الحضري.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث بغرض إلقاء الضوء على حيثيات القضية البحثية المتمثلة في " دور الأحياء العشوائية في إفراز الأمراض المجتمعية في المدينة العربية "، ومن ثمة الإجابة على التساؤل الآتي: **كيف تسهم الأحياء العشوائية في إنشاء الأمراض الاجتماعية في البيئة الحضرية؟**

مفاهيم الدراسة**1. مفهوم المدينة في التراث المعرفي:**

تعد المدينة مجتمع خاص له تميزه النوعي الذي يمدده بالاختلاف في كل المعطيات الاجتماعية السوية وغير السوية، التي وصمت الكينونة الاجتماعية والنفسية للفرد والجماعة فيها بطابع

يمدهما بالتقرد والانفراد في كل ما يصدر عنها، حيال ذواتهما وحيال الغير، وهذا يعني أن المدينة من الموضوعات التي أثارت حفيظة المهتمين في الكثير من العلوم، ومن هذا المنطلق وجب فهم المدينة من منظور سوسولوجي قبل الدخول في معالجة القضية الرئيسة للبحث.

1.1. تعريف المدينة: لقد ترتب عن كثر المهتمين والعلماء بظاهرة المدينة كثرة التعاريف الذي حال دون وضع تعريف واضح لها، نتيجة الاختلافات والتميزات التي أضفيت على المدينة كواقع يختلف باختلاف الحجم، المكان ودرجة التعقيد؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ تعدد المعارف العلمية التي تشترك في تحديد مفهوم المدينة بشكل عام، فمنهم نظر للمدينة في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري (رشوان حسين عبد الحميد 1989) وكأن حياة المدينة هي الصورة المقابلة لحياة الريف، وذلك تبعا للاختلافات الجوهرية لنمط الحياة بينهما، وفي مقام ثاني تعرف ذات الظاهرة في ضوء العوامل الايكولوجية، حيث أن المظاهر الايكولوجية للمدينة أقل قسوة وخشونة من مثيلاتها في الريف، وبالتالي فإن حياك الفرد في المدينة أقل قسوة من الحياة الريفية، وفي مقام ثالث تعرف المدينة في ضوء القيم الثقافية، حيث أن مجتمع المدينة يستوعب الكثير من القيم الخاصة أهمها أنه يحوي التناقضات على اختلاف مصادرها، يضمن الحريات لمختلف الفصائل والعريقات ويصون لهم حقوقهم المدنية (William Goodman) التي تمكن هؤلاء على التعايش والاستيطان بمجتمع مستقر، أما من المنظور السوسولوجي فإن المدينة عند مفكري علم الاجتماع الحضري أو علم الاجتماع المدنية، تعد ظاهرة اجتماعية، وجدت نتيجة التجمع الإنساني وهي ليست مجرد تجمعات من الناس فإنهم يعرفونها برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن (عبد الحميد، 1989، ص63) الذي يقبل الآخر بكل اختلافاته العرقية، الدينية والجنسية أنها الحيز المكاني، الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية، وبالتالي فالحياة غير ريفية وتتخللها علاقات اجتماعية تتماشى وسيرورة التفاعل فيها، وعليه فهي تتميز بتكامل وظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية (عبد الحميد، 1989، ص68) والأهم الدخول معه في شبكة من العلاقات الاجتماعية النفعية بالدرجة الأولى دون أدنى حرج على أي مستوى ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية حرة واسعة، تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

2.1. خصائص المدينة: تعد المدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر، تعكس نمط أو أسلوب للحياة المتحصرة التي تختلف باختلاف الحجم، الكثافة السكانية واللاتجانس، أن المدينة هي مكان يعمل سكانه في أغلب المهن ما عدا الزراعة وهي بيئة صناعية يتزايد تحكم الإنسان فيها وبحياته ووقته وإنتاجه.

1.2.1. خصائص العامة للمدن: تتمثل تلك الخصائص في الآتي (حيان جواد، 2005):

❖ المهنة: تخصصت المدينة في تحقيق الوظائف الاجتماعية والتمثلة في (دفاع، دين ثقافة، إدارة، ترفيه) والوظائف الاقتصادية المتمثلة في (تجارة، صناعة، إنتاج، خدمات) وينتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق مميزة، فهناك أقسام للسكن، وأقسام للتجارة، وأخرى للصناعة، ورابعة للترفيه والترفيه، وينقسم السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة المتوسطة والغنية.

❖ المظاهر الثقافية: تمتاز المدينة بأنها كبيرة ومتنوعة وبها ميادين فسيحة، وبالتالي ما ومعارض ومتاحف ومقاهي، وفي العمارة ترى العمارة الحديثة إلى جوار المبنى القديم، وحي الأغنياء ملاصقا لحي الفقراء، كل هذه الأضداد مجتمعة في المدينة وهي بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات، وهي تسمح وتشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار، وللناس فيها طبائع متباينة بعضها ريفي والآخر مستورد من الخارج.

❖ الإنسان الحضري: مع نمو حجم المدينة يقل معرفة الفرد بالآخرين معرفة شخصية وبالتالي تصبح العلاقات الاجتماعية سطحية ومؤقتة، ولا يتصف إنسان المدينة بالتنقل، ولا يقف موقفا جامدا إزاء التقاليد.

❖ التشريعات القانونية: تبرز هذه التشريعات للضبط الاجتماعي في المدينة لتحل محل طاعة التقاليد، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية.

❖ إمتداد حدود المدينة للخارج: لا تقف المدينة عند حدودها المحلية، بل تمتد خارج حدودها وتؤثر وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود.

2.2.1. خصائص السوسولوجية: أما من المنظور السوسولوجي، فإن خصائص المدن من

كون المدينة الظاهرة الاجتماعية عليها (عبد الحميد، 1989، ص84):

❖ تمتاز المدينة بأنها ذات طبيعة إنسانية بثلاث طبائع (حيوية، نفسية واجتماعية)، لكن متفاعلة متداخلة فيما بينها ومتكاملة، تضي على المجتمع الحضري ظاهرة التعاون وإن كانت وظيفية ليست عضوية.

❖ المدينة كظاهرة إجتماعية: تنشأ المدينة من صنع أفراد الواحد، بل من صنع المجتمع بوحى من العقل الجماعي، النابع من تواجد حاجة مشتركة للحياة الاجتماعية المشتركة.

❖ تمتاز المدينة بالترابط(المطري،1989، ص143)، بمعنى أنها تتصل بأجزائها عن طريق المواصلات المختلفة، على إعتبار أن النظام افئها لسياسي في المدينة مثلا يرتبط بالأنظمة التعليمية والاقتصادية والدينية وحتى النظام الأسري، وبالتالي فإن ما يحدث في أي نظام أو في عنصر من عناصر المدينة يضي بتأثيراته على البقية.

❖ تتزود المدينة بصفة الجبر والإلزام، فالأفراد ملزمون بالحياة فيها عندما تكون لديهم الرغبة بالاستمتاع بمظاهر الحياة الحضرية الراقية والتعليم والترفيه، وبالتالي التطبع بطباعها والذوبان جماعاتها ومؤسساتها من خلال تفاعل في ثناياهم، ومن ثمة فإنها تأخذ منها طل ما هو ايجابي وسلبى أيضا(بهجت،1987).

3.1 مكونات المدينة: تشمل المدينة كل التدخلات المطبقة في الفضاء الاجتماعى الفيزيائى من أجل ضمان تنظيمه وديناميكيته وبالتالي السير الحسن له، وكذا تتميته، وذلك بالتجديد وإعادة التهيئة، إعادة الهيكلة، التوسع العمرانى، حيث أن يحمل مفهوم التهيئة مدلولاً كبيراً يضم كل الأعمال والخدمات الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على الهوية الحضرية للمدينة، باعتبارها كائن حي موحد يتعايش فيه الجديد مع القديم بصفة منسجمة وحركية دائمة ترتقى بها إلى مستويات ذات نوعية مقبولة(السيد خالد المطري،1989) التي ترضى سكان الحضر.

تعمل التهيئة العمرانية للمدينة على توفير كل العناصر الحيوية لحياة حضرية متكاملة، ولك من خلال جملة الإجراءات والأعمال الفنية والتشريعية والعقارية والجمالية لإحكام تنظيم وتصميم المجال العمرانى الحضري، لبلوغ سلوكيات أفراد متحضرين، لبلوغ نفس الأهداف المذكورة في تعريف التهيئة الإقليمية ومنها بالخصوص الاستغلال الأفضل للفضاء العمرانى وتحسين ظروف سكن وعمل السكان ورفع في إنتاجيتهم مع المحافظة على الموارد الطبيعية، التهيئة العمرانية سياسة عمرانية هدفها أن تبقى المدينة نظاماً حياً موحداً يمكن للحديث أن يتعايش مع القديم بانسجام وحركية على مستويات متلائمة ومتوافقة مع النوعية محافظة على الموارد الطبيعية وبالتالي فإن التهيئة العمرانية تعتمد على البرمجة والتخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما توجيه ومراقبة التوسع الحضري(رشوان،1989،ص99) الشامل لكل العناصر الحيوية للحياة المدنية،

فهي مجموعة من الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع وتنظيم السكنات والأنشطة، البنايات، التجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد المجال، وبوجيز القول فإن النقاط العلام المميزة للمدينة أو الحياة الحضرية مثل ما أوضحها توماس وكوين (حيان جواد، 2005) تتمثل في الآتي:

❖ وجود المباني المرتفعة والمتقاربة والمنازل ومكاتب الإيجار، مما يجعل المدينة كثرة وكثافة السكان والمسكن العالية.

❖ عادات وتقاليد أهل الحياة الحضرية، مما يؤدي إلى تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى.

❖ المهن والحرف المتعددة، التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها لأنها تغذي جزء من حياته الاجتماعية الثقافية.

❖ الهيئات الاجتماعية الغير موجودة في الريف، كالجمعيات والمجتمع المدني.

❖ تميز المدينة بالحركة والنشاط الدائم الدءوب، مما يجعلها المدينة مركز إشعاع ثقافي وفني وعلمي.

❖ تعدد الأقليات في المدينة، وبالتالي تتميز بالعدم التجانس في القيم، العادات والتقاليد ومن ثمة في السلوكات والعلاقات الاجتماعية.

4.1. وظائف المدينة: إن تعقد مجتمع الحضري للمدينة وتشابك بنية علاقاته الاجتماعية فيه مما يترتب عنه تعدد وظائف، لتشكل وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي (عبد الحميد، 1989، ص134)، هذا يعني أن وظائف المدينة عدد هائل لا يمكن حصر في مجال أو نشاط محدد، لكن قد توجز تلك الوظائف في أنماط مجال النشاط من خلاله القطاعات الزراعة الصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف والمهن، وبذلك فإن للمدينة وظائف خاصة تتمثل نشر الثقافة الحضرية والنموذج المدني أو الحضري للحياة الاجتماعية المشتركة (عبد الحميد، 1989، ص135)، منطلقه في ذلك لتقديم خدمات واجتماعية حضرية.

2. ماهية الأحياء العشوائية

تقسم المدينة إلى عدد كبير من الأحياء التي تحوي سكنات فردية وأخرى جماعية، إضافة إلى المؤسسات خدماتية لقضاء حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية، لكن ليس جميع الأحياء نظامية ومهيئة عمرانياً وفق الشروط العمرانية التي تضمن الحياة الاجتماعية اللاتقة

وهنا تتجلى مظاهر الأحياء العشوائية.

1.2. تعريف الأحياء العشوائية: عرفت المنطقة العشوائية في كثير من المواقف البحثية بتعاريف شتى، لكن كلها تدور في ذات الفلك ولهذا يقدم هذا البحث التعريف الموالي الذي يرى أنها "منطقة سكنية غير منظمة بنيت في الغالب دون ترخيص وقد تفتقر لأبسط مقومات الحياة الكريمة" (ممدوح، 1998، ص42) التي تحفظ للفرد في المجتمع إنسانيته وكرامته، والتي يقصد بها توفر درجة مقبولة من أساسيات الحياة، وتنتج تلك الأحياء من عملية الإسكان العشوائي غير مخطط، يقصد بالسكن العشوائي "بأنه ظاهرة نمو الأسكان الشعبي الحر وذلك من منطلق محايد، نشأ بإرادة كاملة للشعب وتتموا طبقاً لأنماط محددة ومتكررة ولا تتغير تقريباً، سواء بالنسبة لتخطيطها الخطى أو عروض شوارعها أو أبعاد قطع الأراضي بها وقد استعمل التعبير غير الرسمي لكونها دون ترخيص" (Bouraoui, 2007) وبالتالي بناء هذا النوع من السكنات غير مراعي لمبادئ التخطيط والتهيئة العمرانية للمدينة، وعليه فهو يقع في أدنى مراتب الإسكان، ويؤسس باجتهادات شخصية تلقائية لأفراد المدينة في "التخطيط والتصميم والبناء وهو عبارة عن أكواخ تم بنائها من الخشب أو الصفيح أو الطين وأحياناً باستخدام الأقمشة البالية والكرتون" (ممدوح، 1998، ص75) بمعنى أن طريقة غير نظامية ومواد البناء المستخدمة فيها تفتقد لأدنى شروط الفيزيائية للسكن الحضري بالحيلة المدنية والمتمثلة في الإنارة والماء الأمن، وبالتالي فهي مساكن لا تفر أدنى خصوصية اجتماعية لأفراد الأسرة القاطنة بها ولا راحة نفسية ولا حتى تقي من برد الشتاء وحر الصيف، أما التعريف الموالي فإنه يصور الإسكان العشوائي على أنه "نمو مجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران" (ميلاد،، ص82) والتي تعمل على تنظيم الحياة المدنية والحضرية بدءاً من التصميم العمراني الذي يجب أن يكون وفق منهج تخطيط له القدرة على بلورة الحياة الاجتماعية المدنية.

في نهاية المطاف وبالرجوع إلى هذه التعريفات السالفة يمكن استخلاص تعريف إجرائي تعتمد عليه هذه الدراسة السوسولوجية في الإجابة على التساؤل إذ أن الإسكان العشوائي يقوم بتخطيطه وتشيده الأهالي بأنفسهم على الأراضي الزراعية والصحراوية أو أراضي الدولة وغالبا ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم والتعمير.

2.2. خصائص الأحياء العشوائية: تتميز الأحياء العشوائية هي مجموعة من السكنات تتميز

بموصفات عمرانية مرتبطة كثيراً بمثيلاتها المبلورة للحياة الاجتماعية، وبالتالي:

1.2.2. موصفات حضرية مكانية: وتتمثل تلك الموصفات التخطيطية السكنية والحضرية

وهي (رياض، 2006):

❖ النقص في الخدمات والمرافق العمومية: تقتقر المناطق العشوائية إلى المرافق العمومية الخدمية الصحية والتعليمية والنقل وإن وجدت فإنها تخلوا كلياً من التهيئة والتجهيز وتوفر المورد البشري الفاعل فيها، إضافة إلى غياب تعبيد الشوارع وطفح المجاري وبالتالي غياب النظافة العامة، التي توفر الراحة البدنية والنفسية لسكان الأحياء العشوائية، مما يجعلهم في حالة توتر سلوكي وعلائقي مستمر.

❖ مستوى المساكن: مستوى المساكن من حيث المواد الإنشائية متدهور جداً، إذ عادة ما تستعمل صفائح الكراتون والقصدير وفي أحسن الأحوال الجص والطين في مقابل غياب الرقابة الحكومية، في مقابل إرتفاع أسعار مواد البناء وضعف الدخل للسكان الأحياء الذي أغلبهم يعاني من البطالة.

❖ مستوى التصميم: تقتقر المساكن والحياء العشوائية إلى التصميم الهندسي والعمراني معاً الملائم فأغلب المساكن لا تحتوي على جميع الغرف الضرورية للحياة الاجتماعية الأسرية، حيث تتألف من غرفتين (رشوان حسين عبد الحميد أحمد، 1983) وتتأثر المساكن بالعادات والتقاليد وما يعتقدونه في السكن الملائم والوحدة السكنية وموصفاتهما.

2.2.2. موصفات إجتماعية اقتصادية: بناء على نموذج البيوت المتوفر في الأحياء العشوائية

فإن هؤلاء يعيشوا حياة إجتماعية خاصة خصوصية واقعهم البيئي، حيث أضفت هذه الأخيرة بتأثيراته على حياة سكانها، ومن ثمة تتبلور حياة إجتماعية هؤلاء بموصفات تتمثل في الآتي (رشوان حسين عبد الحميد أحمد، 1983):

❖ مستوى الدخل: إن الدخل الأسري لسكان الأحياء العشوائية الضعيف جداً وربما أكثر من ذلك، حيث أنه لا يكفي حتى سد الحاجات الحياتية الأساسية، وبالتالي فإن تعليم الأطفال ومتطلباته حاجات لا تعتبر من الغير متوفر وتعتبر عندهم من الكماليات الحياتية

❖ تولد مشاكل مزمنة في الحياة الاجتماعية المدنية مرتبطة، حيث تكثر الأمراض (جليل وديع شكور، 1998) المتعلقة بالأبدان في مختلف الأنواع ولكل الأفراد نتيجة تلوث المحيط البيئي،

حيث لا يوجد ماء نضيف، ولا المصارف الصحية، ولا الإنارة البيئية، وهنا تتقضى الحياة الاجتماعية الكثير المظاهر الاجتماعية الدالة على غياب الأمن والطمأنينة والراحة والسلام لسكانها أفراداً وجماعات

3.2. أسباب ظهور العشوائيات: تعود مشكلة المناطق العشوائية إلى بدايات القرن العشرين ومع التوسع العمراني السريع للمدن، ومع توافر فرص العمل في هذه المدن نتيجة تركز المصالح الحكومية فيها أو كنتيجة لظهور العديد من الصناعات الحديثة بها، يلجأ الأفراد لهذا النوع من الإسكان بصفه مؤقتة أو دائمة نتيجة لعدة أسباب منها (بن أشنهو، 1989، ص 152):

- ❖ يعد الفقر من أهم الأسباب وأثقلها في نشوء الأحياء العشوائية وإن تعددت تجلياته على الفرد في المجتمع، حيث تظهر تجليات عندما ترتفع أسعار السكنات فلا يقدر المواطن على الشراء أو الكراء، ارتفاع أسعار الأراضي العقارية وموارد البناء فلا يقدر على شراء أرض أو سكن.
- ❖ تهدمت البيوت بسبب الحروب الأهلية أو الدولية أو حرائق أو الكوارث الطبيعية مثل السيول أو الزلازل أو الأعاصير أو قدمها المبنى وعدم صلاحيته الإنشائية (رشوان، 1983، ص 51)
- ❖ الهجرة الداخلية أو النزوح الريف إلى المدينة للبحث عن فرصه عمل، نتيجة افتتان سكان الريف بحياة الحضرية، والتي تنلذطوي على المرافق الضرورية للحياة الاجتماعية المعاصرة.
- ❖ توسع المدن والتحامها بالقرى بشكل جعل الكثير من الأحياء التي أنشئت نتيجة الالتحام تفتقد لمعايير الحياة الاجتماعية الحضرية والتي تعد ذات نقلة نوعية عن السكن الريفي، وبالتالي وقعت تلك الأحياء في نقطة انعطاف بين المدينة والريف.

4.2. النقائص الحضرية الحيوية بالأحياء العشوائية: يمكن رصد بعض السلبيات الناتجة عن الأسكان العشوائى في عدة نقاط (بوذراع، 1997، ص 209):

- ❖ تشوه المدينة، حيث أن تصفي الأحياء العشوائية نسيج عمرانى مشوه إلى الكتلة العمرانية الأساسية للمدينة، حيث أن هذا التشوه ليس عمراني فقط بل يتجاوز له ليصل إلى التشوه قيمي للحياة المدنية المتحضرة، حيث يترتب عن ذلك سلوكات غير حضرية.
- ❖ النقص الشديد في المرافق العامة دون تحديد أين منها مما يشعر مواطني أو ساكني الأحياء العشوائية بالدنو والقلّة، وهنا ينمي الحقد المجتمعي حيال المجتمع، المسؤولين الطبقات المترفة والدولة، مما يترتب عن ذلك الكثير من السلوكات الخطيرة على الفرد والمجتمع.

❖ عدم وجود كهرياء أدى إلى فرض حياة بدائيه وعمته على السكان وخاصة إن شوارع الأحياء العشوائية ضيقة وتكثر فيها المطبات والمنزلاقات، التي تعرض حياة مواطنيها للمخاطر والأمراض البدنية والنفسية، وحتى الأمراض الاجتماعية، مما يؤدي إلى نشر الخوف وقلّة الأمن أو انعدامه.

3. ماهية الأمراض الاجتماعية:

تعرف بين الباحثين السوسولوجيين وفي الوسط المعرفي أن المجتمع تركيبة معقدة من الفاعلين أفراد وجماعات الذي يصدر عنهم مجموعة من التفاعلات الاجتماعية التي يفرز عمليات كثيرة منها التعاون، الصراع، التكيف والاندماج في أحضان الجماعة والمؤسسة على البنية القيمية والمعتقدات السادة في المجتمع، وبالتالي يحدث في الجماعة ومن ثمة في المجتمع أنماط سلوكية متنوعة وكثيرة، منها ما هو سوي ومنها ما يكون غير ذلك، وهنا تقع الأمراض الاجتماعية.

1.3. تعريف الأمراض الاجتماعية: يعرف البحث السوسولوجي أمراض المجتمع " أن تدني الحالة الاقتصادية لأية عائلة لا يسمح بتلبية جميع متطلباتها. وتلعب البطالة وفقدان المواد الأولية دوراً فاعلاً في هذا التدني " (جليل، 1998، ص74) حيث أن هذا التعريف ركز على مصدر أو سبب تواجد الأمراض الاجتماعية، وفي مقام ثاني قيل عن ذات الموضوع بأن المجتمع يدفع الأفراد للقيام بسلوكات معينة نتيجة كثر القيم المتناقضة والمتضاربة وبالتالي فالأمراض الاجتماعية هي " السلوكات غير السوية تقوم بها فئات اجتماعية صغيرة أو كبيرة والتي تصنف من طرف المختصين " بالأمراض الاجتماعية؛ العنف، الجريمة الإدمان الانحرافات الجنسية، استغلال الطفولة وغيرها" (الوريكات، 2011، ص75) لأنه يترتب عنها إخلالاً بأحد أو جل آليات التنظيم الاجتماعية فإن المجتمع الذي تتقشّى في الأمراض الاجتماعية يكون مجتمعاً معتلاً مريضاً حتماً وبحاجة إلى إعادة تنظيم من خلال تفعيل الرعاية الاجتماعية وتأمين الاحتياجات الخاصة بالفرد والمجتمع، التي تنطلق من تأمين الاكتفاء والإشباع للحاجات الأساسية لحياة اجتماعية مقبولة يسان فيه الحد الأدنى من كرامة الإنسان، وعليه فإن الترسبات الوجدانية لأفراد المجتمع حيال نقص الأمن واعدم الأمان (الوريكات، 2011، ص77) تجعل المواقف الاجتماعية التفاعلية في غاية السوء والرداء، التي توحى بواقع اجتماعي مشحون يتخلله التنافس الشديد بينهم يغذيه عدم المساواة والاضطهاد

والاستغلال وعدم إشباع حاجات الفرد، ويضاف إلى ذلك الدور السلبي لوسائل الإعلام التي تؤثر تأثيراً سيئاً في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال ما تقدمه ك نماذج سلوكية عالمية أو محلية تدفع الفرد الذي يعيش في مثل هذا المجتمع المريض إلى سوء التوافق الاجتماعي (جليل، 1998، ص 43) بحيث يكون السلوك الاجتماعي المريض يصبح العضو الفاسد في حسم مجتمع مريض.

2.3. أنواع الأمراض الاجتماعية: لقد تعددت أنواع الأمراض الاجتماعية باختلاف الباحثين المهتمين بها ومدخلهم ودراساتهم، والمهم في هذه الظاهرة أي الأمراض الاجتماعية أنها تتكاثر في المجتمع مع تغير نمط الحياة الاجتماعية وبالتالي كلما ساءت ظروف الأحياء غير الراقية أو العشوائيات على الخصوص، ومن تلك الأمراض أو السلوك المنحرف ما يلي (رشوان، 1983 ص 145):

❖ جنوح الاحداث: تشمل السلوك المنحرف عند فئة غير الراشدين، وأعراضه الكذب المرضي المزمن، والسرقة والفشل والنصب والاحتيال والتخريب والشغب والهروب من المنزل والمدرسة والفشل الدراسي والتسول والبطالة والعدوان وعدم ضبط الانفعالات وغير ذلك من ألوان السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع، والذي يكون فيه مستوى الضرر يكون ضيق ومحصور على الأفراد الذي يتفاعل معهم الطرف الجانح.

❖ الجرائم الاحترافية: تشمل كل نماذج السلوك والأعمال غير القانونية الشائعة في عالم الجريمة والانحراف للراشدين سواء في مؤسسات أو في المجتمع بشكل عام مثل الغش والخداع والتزوير والنصب والتجارة في السوق السوداء والرشوة والشعوذة والفشل والسرقة، والتي يترتب عنها هلال لمستويات اجتماعية ومؤسسية واسعة، مادية ومعنوية والأهم بشرية، والمهم في المستوى أن الجرائم الاحترافية تعشش في الأماكن التي يفتقد فيها حياة الاجتماعية السليمة والفرد المشبع لحاجاته والجماعات أو منظمات المجتمع المدني ذات الفعل التنظيمي للمجتمع.

❖ الإدمان: يشمل كل نماذج الإدمان والتعاطي على الكحول والعقاقير والمخدرات والمهلوسات بكل أنواعها الطبيعية والصناعية، حيث أن الحصول على هذا المواد المخدرة تقتضي غياب دور الهيئات المسؤولة على الأمن أو عدم قدرتها الوصول إلى المروجين لها.

❖ السلوك المضاد للمجتمع: ما يسمى بالسلوك الخارج عن القانون وتشمل أعراضه اضطراب السلوك، الذي يكون تمردياً مخرباً ضد مطالب المجتمع وضد السلطة الاجتماعية التي تعززها

القيم الثقافية والتي أصبحت باهتة التأثير، إضافة إلى عدم الاستعداد للسلوك الملتزم بالمعايير والقيم الاخلاقية والاجتماعية وعدم الشعور بالإنتم، ومن ثمة يفتقد المجتمع الصغير والكبير على حد سواء القدرة على إحداث التوازنات في العلاقات والتعاملات، نتيجة ظهور جماعات عملها الأساسي إحداث الفوضى الاجتماعية (محمد، 1987، ص55).

3.3. أسباب الأمراض الاجتماعية: بالرجوع إلى مبدأ السببية الذي يحكم الحياة الاجتماعية والذي يعتمد عليه العلماء في تبرير وجود الكائنات الاجتماعية في المجتمع فإن وجود الأمراض الاجتماعية، وقد حددها علماء السوسولوجية الطبية في الآتي (محمد، 1998، ص92):

❖ سوء التوافق المهني: تعد الحياة الاجتماعية المهنية الجزء الأكبر من حياة الفرد والأكثر نشاطاً وحيوية ومردودية والتي تأثر بأشكال عدة على الحياة الاجتماعية العادية، حيث أن مشكلات اختيار المهنة، وعدم توافقها أو تناغمها مع التطور التكنولوجي المعقد المتغير في العصر الحديث، نقص التوجيه المهني، اختيار العمل على أساس الصدفة أو فرض العمل على الفرد وعدم مناسبة العمل لقدرات الفرد وميوله، إضافة إلى عدم كفاية الأجر وتقادم الإرهاق في العمل واضطراب العلاقة بين العامل وزملائه والاشتغال بأعمال يتعرض العامل لمواد تؤثر على الجهاز العصبي وظروف العمل السيئة والاستغلال والفصل والبطالة وعدم تحقيق المطامع والشعور بالإحباط، كل هذه الأوضاع تفرز تفاعل اجتماعي سلبي ويزداد الوجود الاجتماعي أكثر رفضاً مما يبدو عليه وبالتالي يهرب الفرد من هذا الوضع الاجتماعي إلى عوالم الجريمة والانحراف البحث عن متنفس وإن كان واقع وهمي في واقع وأكثر سلبية مما يعانيه في حياته الاجتماعية.

❖ سوء الأحوال الاقتصادية: إن تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر في المجتمع بسبب الأزمات والكوارث الاقتصادية المحلية والعالمية التي تحول دون حصول أفراد الأسرة على ضروريات الحياة بالقدر الكافي، مثل التعليم، العلاج والتداوي، التغذية المناسبة، المسكن اللائق... الخ، وهنا تظهر ملامح العجز، العوز والفقر، والذي ينقل هؤلاء إلى التفكير في إحدى الأمرين إما الهروب من هذا الواقع المزري أو البحث عن مسالك غير شرعية وغير قانونية في الحصول على المال وبالتالي النتيجة في الحالتين تفرز مظاهر سلوكية غير سوية في شرائح اجتماعية واسعة.

❖ الحروب: تعد الحروب عملية قلب توازنات التنظيم الاجتماعية والأهم أنها لا تفرز تنظيم جديد إلا بعد مرحلة انتقالية طويلة تحمل في ثنايا فوضى اجتماعية عارمة، تتطوي على

الأمراض البيولوجية والأمراض الاجتماعية كذلك، لذلك فقد اعتبرها علماء السوسيولوجية خاصة لما لها من تبعات سلبية خطيرة، كبيع الممنوعات من أسلحة ومخدرات، هتك للأعراض وقتل الأنفس، تخريب للعمارة، المجتمع المدني ومؤسساته، إضافة إلى إبطال الكثير من القيم الاجتماعية والأخلاق.

❖ تدهور نظام القيم: تعد القيم مجموعة المبادئ والتعاليم والضوابط الأخلاقية التي تحدد سلوك الفرد وتأطره، وترسم له الطريق السليم الذي يقوده إلى أداء واجباته الحياتية ودوره في المجتمع التي ينتمي إليها، وبالتالي فالقيم تحول بين الفرد وبين ارتكاب الجرائم والانحرافات، غير أن تصدع هذا الحصن نتيجة تصارع القيم بين الثقافات الدخيلة أو تصارع القيم بين الأجيال إضافة إلى توسع الفروق بين القيم الأخلاقية المتعلمة النظرية والقيم الفعلية السارية في الواقع وبالتالي يقع الفرد فريسة التناقض مما يسبب له تبني أي نموذج سلوكي دون وعي أو ضبط (جليل، 1998، ص178).

4. علاقة الأمراض الاجتماعية بالأحياء العشوائية

من الأطروحات السابقة، التي تجلى فيها الكثير من الأفكار الضمنية التي تعكس الارتباط الوثيق بين الأمراض الاجتماعية على اختلافها بالعشوائيات التي يقطنها الفرد والتي عادة ما تنقد لكل معالم الحياة الحضرية، وأهم تلك الأفكار والتي تعكس وضع اجتماعي متغلغل في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات والمتمثل فيما يلي:

1.4. فقدان الأمن الاجتماعي: يشير فقدان الأمن الاجتماعي إلى وضع اجتماعي ينتشر فيه الخوف عند الأفراد والجماعات الاجتماعية على النفس، الأهل والممتلكات الفردية والمؤسسية، حيث ملامح الجريمة في كل مكان وبالتالي يحدث زعزعة مستمرة للطمأنينة، التي تفرز الشك والريبة في التعاملات والعلاقات، التي تؤسس للفساد والاستغلال في مقابل ضياع بعض القيم المهمة والأساسية في المجتمع وذات الأولوية الوجودية له، والمتمثلة في الأمانة والعدل والحرية، وعليه فإن فقد الحياة الاجتماعية دلالات الأمن والطمأنينة في المجتمع دليل أو مؤشر لتعاظم الأمراض الاجتماعية واستفحال الفساد في كل أشكاله في مقابل ضعف أو غياب سطوة القانون وتلاشي رهبته عند أفراد المجتمع.

2.4. ضعف قوة القانون المدني: تعد القوة القانونية الآلية الاجتماعية الحضرية لضبط السلوكيات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية، التي تتشكل في البيئة الحضرية المعقدة والمتشابكة

وتتجدد باستمرار في كل لحظة وفي أي مكان من المدينة، لأجل تنظيم الحياة الاجتماعية وسيرورة التفاعلات فيها، لضمان الحقوق الأفراد وقرار الواجبات بينهم، وبالتالي فإن غياب أو ضعف تلك القوة بسبب كثرة ثغراته وزلاته أو أكثر تجاوزات أهل المدينة للقانون، مما يفرز مجتمع تختلط فيه المدلولات السلوكية والمعايير القيمية الأخلاقية، وبالتالي فإن غياب تلك القوة عن الواقع الاجتماعي يعم الفساد بأشكاله دور حذر من المفسدين أو الشعور بقوة الرادع ومع تزايد كثرة الشكاوي.

3.4. انتشار الفوضى الاجتماعية: هي حالة تغطي التفاعلات والعلاقات الاجتماعية وبالتالي تعم الحياة الاجتماعية، لا يوجد فيها شخص حاكم أو مجموعة محكومة، ولكن لكل فرد مطلق الحرية في كسب أو إعطاء ما يريد وبالقدر الذي يريد مما يؤدي إلى إثارة الاضطرابات في البيئة الاجتماعية، التي لا تؤدي إلى انقسام واضح بقدر ما تؤدي إلى عدم الانتظام وعدم الاستقرار، نتيجة عدم وضوح الأدوار والمكانات الاجتماعية للأفراد والجماعات، ذلك نتيجة عدم اعتراف بالسلطة والنظام العام في أي مجال، مما يؤدي إلى فقد معادلة الأخذ والعطاء توازنها في الحياة الاجتماعية.

الخاتمة:

من المعالجة السوسولوجية السابقة يتبين أن تأثيرات العيش في الأحياء العشوائية أو ما يطلق عليها بالعشوائيات تتجاوز المدى المكاني والزمني لتبلغ في تأثيراتها السلبية تخل بتوازن معادلة الأخذ والعطاء التي تؤسس عليها الكثير من العمليات الاجتماعية ولحداها بناء الشخصية، التي تتشوه بفعل تغلغل الأمراض الاجتماعية في الحياة الاجتماعية بما فيها من تفاعلات اجتماعية وتفرز ما يعرف بالحد الاجتماعي الذي ترتب من فقد الحياة الاجتماعية والبيئة الاجتماعية الضروريات الأساسية لنمو شخصية سوية لها القدرة على التكيف مع معطيات البيئة الاجتماعية، ومن هنا فإنه من الضروري بمكان لفت انتباه مخططي التعمير والتطوير الحضري لهذه القضية.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- السيد خالد المطري، 1989، دراسات في مدن العالم الإسلامي، دار النهضة العربية بيروت حيان جواد، 2005، قراءة المدن، دار قابس، بيروت

- الوريكات عايد، 2011، علم الاجتماع الطبي، ط1، دار وائل، الأردن
- بونذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 209
- جليل وديع شكور، 1998، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، القاهرة
- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، 1983، دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض (دراسة في علم الاجتماع الطبي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
- رشوان حسين عبد الحميد، 1989، المدينة "دراسة في علم الاجتماع الحضري"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،
- رياض تومي، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية - مدينة الحروش نموذجا - مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005
- عبد اللطيف بن أشنهو، ترجمة عبد الحميد أتاسي: الهجرة الريفية في الجزائر، المطبعة التجارية
- محمد علي بهجت، 1987، السكن الحضري في العالم الثالث المشكلات والحلول، دار المعارف، الإسكندرية
- محمد محمد علي، دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987
- ممدوح الولي، سكان العشش والعشوائيات (دراسة أعدتها نقابه المهندسين)، مصر مطابع روزال يوسف.
- ميلاد حنا، الأسكان والمصيدة (المشكلة والحل)، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:
- Bouraoui Ibtissem, croissance de petites villes algériennes - cas d'El Harrouch-mémoire de Magister, université de Constantine, 2007
- Goodman; William, Principles and Practice of Urban Planning. Washington